المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : ١٦-٠٥-٢٠٠٦ العـــدد : ١٠٠٣١
الصفحـات : ٤ المسلسل : ١٦

ثمن دعم خادم الحرمين الشريفين لقطاع التعليم

مجلس الوزراء السعودي: على القطاع الخاص مسؤولية مهمة في الاستثمار بمؤسسات التعليم العالي

الرياض: «الشرق الأوسط»

ثمن مجلس الوزراء السعودي ما تضمنه خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي ألقاه أول من أمس بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء جامعة الملك سعود بالرياض، وما جاء فيه من حرص الدولة على دعم قطاع التعليم العالي وما أعلنه من إنشاء جامعتين جديدتين في منطقتي تبوك والباحة ليصبح عدد الجامعات السعودية سبع عشرة جامعة.

وأكد المجلس خلال الجلسة التي عقدت أمس برئاسة الملك عبد الله، على أهمية توجيه مزيد من الإمكانات والطاقات لدعم مراكز البحوث التطبيقية والنظرية في جامعات المملكة في المجالات العلمية والاجتماعية، والاستفادة من الخبرات السعودية الأكاديمية في هذا المجال وكذلك عبر الاتفاقيات المشتركة مع المراكز البحثية الجامعية العريقة على امتداد العالم.

كما أكد أن على القطاع الخاص مسؤولية مهمة في الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي استجابة لما وفرته الدولة من بيئة حافزة لمثل هذه الاستثمارات، وتعبيرا عن الدور الوطني والاجتماعي للقطاع الخاص.

كذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات والمشاورات والمباحثات التي أجراها خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة وزعماء الدول ومبعوثيهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والعالم، والتي أكد فيها على مواقف المملكة المناصرة لحقوق شعوب المنطقة في حياة آمنة كريمة مستقرة، وعلى استمرار المملكة في جهودها الرامية لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي.

وأوضح إياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية أن المجلس وافق على طلب الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الجانب السعودي في مجلس التنسيق السعودي ـ اليمني تفويض وزير الزراعة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب اليمني في شأن مشروع اتفاقية تعاون في مجال الثروة السمكية بين السعودية واليمن في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه في إطار مجلس التنسيق السعودي ـ اليمني ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

وأقر المجلس الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية ومجموعة (الميركوسور) اللاتينية التي وقعها الطرفان في برازيليا ضمن فعاليات القمة العربية ـ الأميركية الجنوبية في العاشر من مايو (أيار) من العام المنصرم، وذلك بناء على ما رفعه وزير الخارجية.

ومن أهم بنود الاتفاقية التي أعد بشأنها مرسوم ملكي «أن الطرفين يعملان على تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بينهما وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة في تلك المجالات».

أيضا أقر المجلس اتفاقية تعاون قضائي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والتي وقعت بالعاصمة دمشق في الخامس عشر من مارس (آذار) 2005م، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل والتي أقرها مجلس الشورى السعودي.

تجدر الإشارة إلى ان من أبرز ملامح مشروع الاتفاق الذي أعد بشأنه مرسوم ملكي «أن يتمتع رعايا كل دولة من الدولتين داخل حدود الأخرى بحق التقاضي أمام الجهات القضائية للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها بنفس الشروط والحماية المقررة لمواطنيها، وأن تنفذ كل من الدولتين الأحكام النهائية الصادرة عن الجهات القضائية في الدولة الأخرى في القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية عدا الأحكام الصادرة ضد حكومة الدولة المطلوب منها التنفيذ أو ضد أحد موظفيها عن أعمال قام بها بسبب الوظيفة».

ووافق مجلس الوزراء على طلب وزير التعليم العالي تفويضه ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب النيجري في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في السعودية ووزارة التعليم العالي والثانوي في النيجر في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

وبعد إطلاع المجلس على ما رفعه وزير البترول والثروة المعدنية بشأن التقرير السنوي لشركة التعدين العربية السعودية

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : ١٦-٥-٢٠٠٦ العـــدد : ١٠٠٣١
الصفحـات : ٤ المسلسل : ١٦

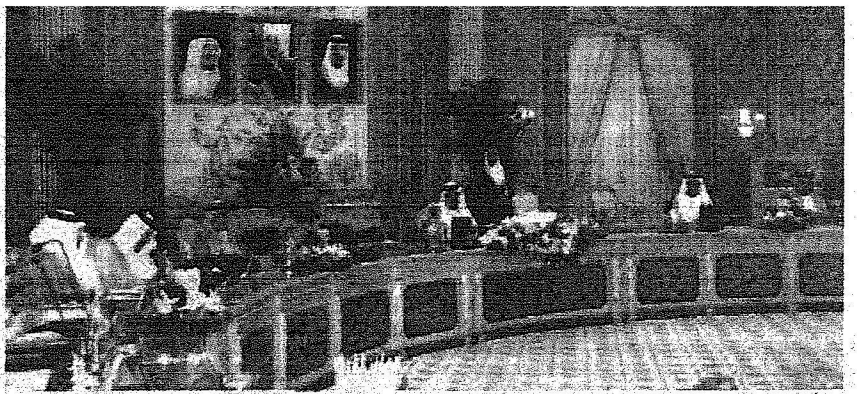

خادم الحرمين الشريفين خلال جلسة مجلس الوزراء السعودي أمس (واس)

(معادن) والقوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية بتاريخ 12/31/ 2004م، قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي سالف الذكر.

كما قرر المجلس الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي الموقعة في العاشر من ابريل (نيسان) من العام الماضي، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل حيال المشروع، وبعد النظر في قرار لمجلس الشورى الموافقة على مذكرة التفاهم المشار إليها، وتم إعداد مرسوم ملكي حيال ذلك.

ومن أبرز ملامح المذكرة: «تبادل المعلومات باستخدام نظم (التبادل الإلكتروني) للبيانات حول خطوط الملاحة والسفن العاملة بين الموانئ والمرافئ والطاقات المتاحة للأساطيل الوطنية، وتبسيط وتسهيل إجراءات الموانئ والجمارك وسائر الإجراءات لسفن وبضائع النقل الساحلي في الموانئ والمرافئ، إنشاء ودعم مراكز ومؤسسات التعليم والبحوث والتدريب والمعلومات في قطاع النقل البحري».

ووافق مجلس الوزراء على تعيين كل من الدكتور طلال بن عبد الغني بن محمد جمال مالكي على وظيفة (سفير) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخارجية، وفيصل بن أحمد بن عبد الله العثمان على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة المنطقة الشرقية.